

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالقرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، الذي جدد به مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وطلب إليّ تقديم تقرير إلى المجلس بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وبعد ذلك كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تاريخ تقريره الأخير المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/305) حتى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وعن تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، وفي أعقاب الاختتام الناجح لعملية الانتقال السياسي في ٣١ آذار/مارس التي مثلت العودة إلى النظام الدستوري، حققت جمهورية أفريقيا الوسطى عدداً من معالم ما بعد الانتقال الهامة، ومن بينها تشكيل حكومة جديدة بسرعة، وإنشاء الجمعية الوطنية، وبدء الجهود الرامية إلى تحقيق نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها.

٣ - وقد عين الرئيس فوستن - أرشانج تواديرا، بعد تنصيبه في ٣٠ آذار/مارس، سيمبليس ماثيو سراندجي رئيساً للوزراء في ٢ نيسان/أبريل. وفي ١١ نيسان/أبريل، شكلت حكومة جديدة تضم ٢٣ وزارة، وأعقب ذلك تعيين كبار أعضاء مكتي الرئيس ورئيس الوزراء في ١٨ أيار/مايو و ٢١ حزيران/يونيه على التوالي. وبينما كانت هناك إشادة بالتعيينات الخاصة بالحكومة بوصفها تعيينات شاملة لمختلف الطوائف، أثارت التعيينات في مكتي الرئيس



ورئيس الوزراء انتقاداً بخصوص الاستبعاد المتصور للأقليات، لا سيما الطائفة المسلمة، وبخصوص محاباة المعينين الذين كانوا قد عملوا في عهد الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي.

٤ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، أعلنت المحكمة الدستورية الانتقالية النتائج النهائية للجولة الثانية من الانتخابات التشريعية، التي أكدت انتخاب ١٢٨ من أعضاء الجمعية الوطنية البالغ مجموعهم ١٤٠ (من بينهم ٥٠ من المستقلين، و ٧٨ من الأحزاب السياسية، و ١١ امرأة). وفي أعقاب إلغاء المحكمة للنتائج في ١٢ دائرة انتخابية بسبب وجود عدم اتساق مزعوم في تلك النتائج، أُجريت انتخابات تشريعية فرعية في ١٥ أيار/مايو و ٢٦ حزيران/يونيه لملء المقاعد المتبقية في الجمعية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أبطلت المحكمة الدستورية الانتقالية النتائج في دائرة بيمبو الأولى، وهي إحدى ضواحي بانغي، بسبب وجود عدم اتساق في التصويت. وفي ٢ آب/أغسطس، اختتمت المحكمة الدستورية الانتقالية أعمالها بتقديم تقريرها النهائي، الذي اقترحت فيه عناصر مشروع قانون بشأن تفعيل المحكمة الدستورية.

٥ - وفي ٦ أيار/مايو انتخبت الجمعية الوطنية كريم ميكاسوا رئيساً لها. ولقي انتخابه لشغل أعلى منصب تشريعي ترحيباً بوصفه خطوة إيجابية نحو التماسك الاجتماعي، وذلك لأنه كان مرشحاً رئاسياً سابقاً وشخصية بارزة من شخصيات الطائفة المسلمة. وخلال الفترة التي يستعرضها هذا التقرير، عقدت الجمعية الوطنية ثلاث دورات انتخبت فيها قيادتها، وأنشأت لجاتها الدائمة الثماني، وناقشت مسائل الأمن الوطني. وأُنتخب ألفريد ييكاتوم، قائد ميليشيات أنتي - بالاك (مناهضة حملة السواطير)، المدرج اسمه على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، عضواً في لجنة الدفاع.

٦ - وفي غضون ذلك، في ٢٩ نيسان/أبريل، قدمت السلطة الوطنية للانتخابات طلباً إلى بعثة الأمم المتحدة للحصول على دعم تقني ولوجستي منها لتنظيم انتخابات إقليمية وبلدية. ووفقاً للقرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، تجرى الأعمال التحضيرية لنشر بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في أواخر هذا العام.

٧ - وعرض رئيس الوزراء برنامج الحكومة على الجمعية الوطنية في ٧ حزيران/يونيه. وحدد البرنامج، الذي اعتمد بالإجماع، الأولويات الأربع التالية: '١' السلام والأمن والتماسك الاجتماعي؛ و '٢' الإنعاش الاقتصادي؛ و '٣' السياسة والحكم الرشيد؛ و '٤' الشؤون الاجتماعية والعمل الإنساني. وفي أعقاب وقوع حوادث أمنية في منطقتي بانغي الثالثة والخامسة في حزيران/يونيه، عقدت الجمعية الوطنية دورة استثنائية

من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه بشأن الأمن الوطني. وفي تلك المناسبة، أصدرت الجمعية الوطنية إعلاناً يتضمن توصيات موجهة إلى الحكومة وإلى المجتمع الدولي، بما يشمل دعوات إلى اعتماد برنامج وطني بشأن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، ورفع حظر الأسلحة.

٨ - وفي منتصف نيسان/أبريل، بدأ الرئيس تواديرا جولة أولى من المشاورات مع ممثلي الجماعات المسلحة، حثهم فيها على نزع السلاح للتمكن من تحقيق الانتعاش والمصالحة الوطنيين. وأثار موقف الرئيس، وهو أن نزع السلاح يجب أن يسبق المشاركة في العملية السياسية، شعوراً عاماً بالإحباط بين فصائل ائتلاف سيليكسا السابق: الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، التي كانت قد طالبت بمنصب في الحكومة وإعادة إدماج أفرادها في قوات الأمن والدفاع الوطنية كشرطين مسبقين للتفاوض بشأن نزع سلاحها. وفي ١٨ أيار/مايو، وبعد اجتماع مع ممثلي الجماعات المسلحة، أصدر الرئيس تواديرا بياناً أعرب فيه عن ارتياحه لنتائج المشاورات والتزامه بمعالجة الشواغل التي أعربت عنها الجماعات، وإن يكن بعد استكمال عملية نزع السلاح.

٩ - ورحبت الجماعات المسلحة عموماً بإنشاء آلية تنسيق وطنية، داخل مكتب الرئيس، لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح القطاع الأمني وتحقيق المصالحة الوطنية في ٢ تموز/يوليه، برئاسة جان ويليبيرو، الوزير المستشار، بوصفه منسقاً خاصاً. ولاحقاً، في ٢٤ آب/أغسطس عين الرئيس تواديرا أعضاء في لجنة لتقديم المشورة والرصد تابعة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، تضم عضوين من الفرع التنفيذي، وعضواً من الجمعية الوطنية، وعضوين من المجتمع المدني، وثلاثة أعضاء من المنابر الدينية، و ٢٨ عضواً من الجماعات السياسية - العسكرية، وخمسة ممثلين للمجتمع الدولي.

١٠ - واجتمع الرئيس تواديرا مع جماعات مسلحة أثناء زيارات قام بها إلى بوار في ٦ حزيران/يونيه، وكاغا - باندورو في ٦ آب/أغسطس، وبريا في ٥ أيلول/سبتمبر، يسرّها البعثة. وأعلن بعض ممثلي ائتلاف سيليكسا السابق في بريا أن مشاركتهم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن مرهونة بتنفيذ سياسات أكثر شمولاً للطائفة المسلمة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع ساكو، الوزير المستشار، مع ممثلي تنظيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وميليشيات أنتي - بالاك، التابعة لاتحاد سيليكسا السابق،

ومع ممثلي الطوائف والمجتمع المدني في بامباري، حيث أعرب الجميع عن الاهتمام ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

١١ - وقد قام الرئيس تواديرا، خلال الأشهر الأولى لولايته، بزيارة تشاد وجمهورية السودان وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والكاميرون لتنشيط التعاون الإقليمي وحشد الدعم لحكومته. وعُقد الاجتماع التاسع لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ٢٥ آب/أغسطس تحت إشراف الاتحاد الأفريقي وجمهورية الكونغو. وأقر المشاركون فيه بإنجاز عملية الانتقال وبمساهمة الشركاء الإقليميين والدوليين في العملية السياسية. وقرروا أيضاً تحويل ذلك الفريق إلى فريق دعم دولي معني بجمهورية أفريقيا الوسطى لمواصلة المساعدة على انتعاش البلد.

باء - الحالة الأمنية

١٢ - ظلت الحالة الأمنية متقلبة بسبب اشتداد التوترات الطائفية ووقوع اشتباكات متفرقة بين الجماعات المسلحة المتشرذمة. وكانت أحداث العنف فيما بين فصائل ائتلاف سيليك السابق وبين ميليشيات أنتي - بالاكا وائتلاف سيليك السابق ناجمة إلى حد كبير عن صراعات داخلية على السلطة، والتنافس على الموارد الطبيعية، ومحاولات توسيع نطاق مناطق السيطرة، والمهجرة الموسمية للرعاة، والتوترات الطائفية. وظلت أعمال الإحرام واللصوصية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة تشكل تهديدات للمدنيين.

١٣ - وتوخياً لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بشأن المسائل الأمنية بدأت بعثة الأمم المتحدة في آب/أغسطس في عقد جلسات إحاطة أسبوعية مع الرئيس بشأن المسائل الأمنية. ونتيجة لعمليات تبادل الآراء هذه، أنشئت آلية مشتركة للتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة وممثلين عن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لضمان تحسين التنسيق والكفاءة أثناء العمليات المتعلقة بالأمن، وبناء الثقة، وتبديد المعلومات المغلوطة عن إجراءات وعمليات البعثة. ومن المتوقع أن تمنع هذه الآلية تكرار حوادث إعاقه حرية حركة أفراد البعثة من قِبل قوات الأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي وقعت في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس.

١٤ - وفي تطور منفصل، أنشأ الرئيس تواديرا وحدة أمن رئاسية تضم نحو ١٧٥ من القوات المسلحة وقوات الشرطة والدرك التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تم نشر أفراد هذه الوحدة لحماية أماكن إقامة كبار المسؤولين الحكوميين في بانغي.

١٥ - وفي بانغي، زادت التوترات الطائفية في حزيران/يونيه في أعقاب مقتل شاب مسلم على يد شاب مسيحي مما أدى إلى مناوشات بين الطائفتين في المنطقتين الثالثة والخامسة

من المدينة. وازداد تفاقم التوترات الطائفية في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ حزيران/يونيه بإلقاء قوات الأمن الداخلي القبض على نحو ٢٦ تاجراً مسلماً كانوا مسافرين إلى بانغي، وبالاحتجاز غير القانوني اللاحق لستة من ضباط الشرطة الوطنية من قبل عناصر مسلحة ذُكر أنها مرتبطة بعبد الله حسين وهارون غاي زعيمَي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقي الوسطى في حي PK-5. وفي ٢٠ حزيران/يونيه قُتل ستة أشخاص على الأقل وأصيب أحد حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة أثناء عملية قامت بها البعثة وكانت ترمي إلى انتزاع ضباط الشرطة من مركز شرطة كان محاطاً بجماعة دفاع ذاتي مسلحة ومدنيين. والجهود التي بذلتها البعثة للتمكين من قيام جهات فاعلة محلية بعملية وساطة ولتأمين المنطقة بقوات عملية "سنغارييس" ساعدت على احتواء اندلاع العنف، والحد من التوتر بين جماعات الدفاع الذاتي المحلية من حي PK-5 والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وتيسير إطلاق سراح ضباط الشرطة الستة سلمياً في ٢٤ حزيران/يونيه.

١٦ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قُتل فرد غير نظامي من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في المنطقة الخامسة من بانغي على يد أحد أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ونقلته عناصر غير معروفة إلى مستشفى بانغي العام، حيث تعرفت عليه البعثة لاحقاً. وقد فتحت السلطات الوطنية تحقيقاً في الحادث بناء على تعليمات من المدعي العام لبانغي وبدعم من البعثة. ومع أن ملف القضية قد انتهت منه الشرطة الوطنية وأُحيل إلى المدعي العام، لم يُقبض حتى الآن على مرتكب هذه الجريمة المزعوم ولم يصدر بعد حكم في هذه القضية وقد اشركت البعثة السلطات إشراكاً فاعلاً بشأن هذه المسألة وحثتها على الانتهاء من هذه العملية.

١٧ - وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، واصل قادة ائتلاف سيليكاس السابق، ومن بينهم نور الدين آدم، قائد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بذل جهود من أجل إعادة توحيد مختلف فصائل ائتلاف سيليكاس السابق تحت قيادة واحدة. أما محاولات تنظيم اجتماع لائتلاف سيليكاس السابق في بريا فإنها لم تتحقق على النحو المخطط لها، وكان ذلك يرجع جزئياً إلى رفض فصائل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى أن تشارك في الاجتماع وإلى وجود بعثة الأمم المتحدة ووضعتها في بريا. ولكن، مع ذلك تحرك بعض أعضاء ائتلاف سيليكاس السابق في اتجاه المنطقة. وبعد أشهر من التكهن بشأن احتمال عقد اجتماع لمختلف فصائل ائتلاف سيليكاس، من المقرر الآن أن يُعقد اجتماع عام لجماعات المجتمع المدني في الشمال الشرقي من البلد في بريا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وفي ١٢ آب/أغسطس، حاولت قافلة مكونة من ست مركبات تحمل عناصر مدججة بالسلاح، من بينها عبد الله حسين وهارون غاي وأحمد التيجاني، الأعضاء في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، مغادرة بانغي لحضور اجتماع برياً، كما ذكرت التقارير، فشقت طريقها عنوة وسط تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن المحلية على ضواحي بانغي. وقد اعترضت بعثة الأمم المتحدة طريق القافلة في ١٣ آب/أغسطس على بُعد ٢٧ كيلومتراً إلى الجنوب من سيوت، بمقاطعة كيمو. وألقي القبض على أربعة جرحى من ائتلاف سيليكاس السابق، كان من بينهم أحمد التيجاني قائد الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، ونُقلوا إلى مستشفى البعثة من المستوى الثاني في بانغي بالاتفاق مع السلطات القضائية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ ذلك الحين تم تسليم ما مجموعه ١١ متهماً هارباً ينتمون إلى ائتلاف سيليكاس السابق، بعد اعتراض طريقهم، إلى السلطات الوطنية في بانغي وجرى احتجازهم لاحقاً في معسكر دي رو. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اشتبك بعض المتهمين الباقين الهاربين الذين ينتمون إلى ائتلاف سيليكاس السابق مع السكان المحليين على مسافة تبعد ٧ كيلومترات إلى الشمال من ديكوا، بمقاطعة كيمو، مما أسفر عن ثلاث وفيات (مدنيين اثنين ومتهم هارب واحد ينتمي إلى ائتلاف سيليكاس السابق). وتواصل بعثة الأمم المتحدة البحث عن المتهمين الهاربين الباقين حتى الآن. وقد دعت الحكومة مراراً المتهمين الهاربين الباقين إلى نزع سلاحهم وتسليم أنفسهم من أجل تقديمهم للمحاكمة.

١٩ - وفي الجزء الغربي من البلد، استمرت الهجمات والاعتداءات على المدنيين بسبب وجود ميليشيات أنتي - بالاكاس القوي هناك. وفي الجزء الشمالي الغربي من البلد، بلغت المسائل الأمنية المرتبطة بالتحرك الموسمي للرعاة من قبيلة الفولاني ذروة في شهر أيار/مايو بالإبلاغ عن أعنف الحوادث على امتداد ممرات التنقل الرعوي في مقاطعة أوهام. وأدى وجود جماعات مسلحة تزعم أنها تحمي أساساً الرعاة المنتمين إلى قبيلة الفولاني، لا سيما حركة العودة والاستعادة وإعادة التأهيل، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، إلى زيادة تفاقم التوترات مما أسفر عن اشتباكات مع ميليشيات أنتي - بالاكاس والجبهة الديمقراطية الشعبية لأفريقيا الوسطى، التي تُعتبر سرقة الماشية مصدر دخل هام بالنسبة لها.

٢٠ - وفي الجزء الأوسط والجزء الشمالي الشرقي من البلد واصلت فصائل ائتلاف سيليكاس السابق التنافس على توسيع نطاق سيطرتها على النظم الضريبية غير القانونية. وفي بامباري، أصبح الوضع متزايد التوتر بسبب الاقتتال بين المنشقين العرب تحت قيادة عبد الله فايا وزعيم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والعناصر المنتمية إلى قبيلة الفولاني

المالية لعلّي دراسا قائد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي أعقاب اشتباكات بين كلا الفصيلين في ٤ تموز/يوليه أسفرت عن وقوع ١٤ قتيلاً في صفوف الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التمس ٣٤ من المنشقين عن ذلك الاتحاد، من بينهم فايا، المأوى في معسكر بعثة الأمم المتحدة. ووافقت المجموعة على الانضمام إلى برنامج أنشطة ما قبل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونُقلوا إلى كاغا باندورو في ٢ أيلول/سبتمبر، ولكنهم لم يوفوا بعد بالتزامهم.

٢١ - وفي الجزء الجنوبي الشرقي من البلد، ظل جيش الرب للمقاومة يمثل تهديداً للسكان، بحيث أُبلغ عن ١٤٣ حادث اختطاف في مقاطعات كوتو العليا، ومبومو العليا، ومبومو (أساساً حول رافاي) خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. وفي ١٧ نيسان/أبريل، قُتل أحد حفظة السلام التابعين للبعثة في رافاي على يد مهاجمين غير معروفين أثناء محاولته إنقاذ فرد يفترض أنه من أفراد جيش الرب للمقاومة من أن يُعدم على يد جماعة من الغوغاء. وفي ٧ حزيران/يونيه تصاعدت التوترات في زيمبو، بمقاطعة مبومو العليا، بين السكان المحليين وجنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الذين يعملون تحت إمرة القوة الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في أعقاب قيام أحد أفراد الدرك المحليين باللقاء القبض على أحد المدنيين بخصوص قضية تتعلق بسلاح مسروق من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وقد أدى الحادث إلى وفاة جندي من جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، قيل إنه تعرّض للطعن على يد سكان محليين، وإلى مقتل أحد المدنيين لاحقاً على يد جندي من جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على سبيل الانتقام، مما أدى إلى قيام السكان المحليين في أوبو وزيمبو بمظاهرات. وفي ٢٥ آب/أغسطس، قُتل أحد جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وأصيب اثنان في هجوم شنته عناصر جيش الرب للمقاومة على مقربة من قرية كيتيسا (الواقعة على مسافة ٦٠ كيلومترا إلى الشمال الشرقي من زيمبو)، بمقاطعة مبومو العليا؛ وكانت هذه هل أول حالة تحدث فيها خسائر في الأرواح في صفوف قوات الدفاع الشعبية الأوغندية كنتيجة مباشرة لعمليات مناهضة لجيش الرب للمقاومة منذ ثلاث سنوات. وقد عززت بعثة الأمم المتحدة وجودها في المناطق المتضررة بوجود جيش الرب للمقاومة وعززت عملها في مجال جمع المعلومات مع فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي عملاً بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. وفي ٢٠ أيار/مايو أعلنت حكومة أوغندا اعتزامها سحب قواتها من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

جيم - المصالحة

٢٢ - لم تقرر الحكومة استراتيجيةً للمصالحة الوطنية أو تشرع في أنشطة ملموسة لتعزيز الحوار بين الطوائف، على الرغم من أن الرئيس أعلن مرارا التزامه علنا بهذه الأهداف ذات الأولوية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الأمم المتحدة الدعوة لدى الحكومة إلى اعتماد استراتيجية بشأن المصالحة الوطنية تعزز الحوار بين الطوائف. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، عقب تصاعد التوترات الطائفية في بانغي، استضاف الرئيس تواديرا مأدبة إفطار احتفالا بشهر رمضان في إطار الجهود الرامية إلى الحد من التوترات بين الطائفة المسلمة والطوائف غير المسلمة وكانت تلك هي المرة الأولى التي استضاف فيها رئيس دولة احتفالاً بعطلة دينية للمسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٣ - ودعمت البعثة وفريقُ الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون عدداً من مبادرات الحوار المحلي التي اتخذها أصحابُ المصلحة الوطنيون، بما في ذلك المجتمع المدني، من أجل معالجة التوترات الطائفية بشأن مسائل التنقلات الرعوية الداخلية والعابرة للحدود، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والتهديدات التي تتعرض لها المجتمعات المحلية على أيدي الجماعات المسلحة. كما قدمت البعثة وشركاؤها الدعم إلى المجتمعات المحلية في سبعة مواقع في جميع أنحاء البلد من أجل إنشاء لجان سلام محلية للتغلب على القيود المفروضة على حرية التنقل وتعزيز التعايش فيما بين الطوائف المختلفة. وعاد بعض أفراد الطائفة المسلمة بعد ذلك طوعاً إلى ديارهم السابقة في كارنو (مقاطعة مامبيري - كادي).

٢٤ - وواصلت البعثة وفريقُ الأمم المتحدة القطري والسلطات المحلية والمجتمع المدني الاضطلاع بمبادرات "شباب معرضون للخطر" في بانغي وبامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو بهدف الحد من جاذبية الانضمام إلى عضوية الجماعات المسلحة من خلال اكتساب مهارات مهنية مدرة للدخل. وشارك نحو ١٣ ٠٠٠ من الشباب، منهم ٣١ في المائة من النساء، في هذه المبادرات.

ثالثاً - حماية المدنيين

٢٥ - لا تزال حماية المدنيين شاغلا رئيسيا، ولا تزال قدرة الدولة على منع الحوادث المتعلقة بالحماية ومواجهتها ضعيفة. ونظمت البعثة ١٤ حلقة عمل بشأن شبكات إنذار المجتمعات المحلية على نطاق البلد، في حين تدربت قرابة ٧٠٠ جهة من جهات تنسيق شبكات إنذار المجتمعات المحلية، وساهمت في وضع خطط حماية المجتمعات المحلية. وعززت البعثة أيضا ما تتخذه من إجراءات في مجالات التنسيق والتدريب والتخطيط والحماية

المشاركة مع السلطات الوطنية والمحلية في مواقع الحماية ذات الأولوية في جميع أنحاء البلد بهدف بناء قدرة الدولة على التصدي للتهديدات ضد السكان المدنيين. فعلى سبيل المثال، في أعقاب انعدام الأمن الناجم عن وصول عناصر من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى في نغاونداي (مقاطعة أوهايم - بندي) في حزيران/يونيه ٢٠١٦، تم نشر أفراد من قوات الدرك الوطنية والبعثة وبعد ذلك قام فريق الحماية المشترك بزيارة بقيادة مكتب رئيس الوزراء. وجرت أنشطة لاحقة بغرض المصالحة في المنطقة بنجاح مع السلطات المحلية. وواصلت البعثة أيضا دعم إنشاء لجان أمنية محلية في المناطق ذات الأولوية في بانغي، مع وضع خطة اتصالات استراتيجية تستهدف الجناة وتعزز الوعي بشأن الحماية، بما في ذلك اتهامات ممارسة السحر والتخفيف من مخاطر الحماية الناجمة عن التنقلات الرعوية.

٢٦ - وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، قامت البعثة بتنفيذ ١٨ مهمة من مهمات فرق الحماية المشتركة استجابة لشواغل الحماية في المناطق ذات الأولوية على نطاق البلد. وبُذلت في هذه المهمات التي قامت بها فرقة الحماية المشتركة التابعة للبعثة طائفة واسعة من الجهود، من بينها التفاوض بشأن تحرير المدنيين المحتجزين لأكثر من سنة على أيدي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى حول زوكومبو (نانا - مامبيري)؛ وإطلاق سراح الأفراد، لا سيما النساء والأطفال من قبيلة الفولاني، المحتجزين ضد إرادتهم على أيدي ميليشيات أنتي - بالاك في باورو (مبومو العليا)، ونديم (أوهايم - بندي) ويالوكي (أومبيل - مبوكو)؛ ووقف تقدم الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى والتجاوزات في مقاطعات باس وكوتو العليا عن طريق التوصية بأن تتخذ البعثة موقفا قويا؛ والتوصية بعمليات نشر استباقية وعملية فصل تقوم بها البعثة بين قوات أنتي - بالاك وقوات حركة العودة والاستعادة وإعادة التأهيل في بيسون (نانا - مامبيري) وكوي (أوهايم - بيندي)؛ والوساطة للحد من التهديدات التي تتعرض لها قبيلة الفولاني وغيرها من المدنيين المعرضين لخطر الانتقام في أعقاب التوترات بين الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى/الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى في بامباري وباتانغافو وكاغا باندورو وكابو وأونغادو.

٢٧ - وقد نشرت البعثة الآن ما مجموعه ٥٢ مساعدا لشؤون الاتصال المجتمعي في ٣٥ قاعدة عمليات مؤقتة وأحد عشر مكتبا على نطاق البلد، وواصلت تقديم التدريب على الحماية المتكاملة للقادة العسكريين وقادة الشرطة الميدانيين الوافدين، وذلك لزيادة القدرات وامتلاك زمام الأمور في المجتمعات المحلية من أجل توفير الحماية لها.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

ألف - الانتهاكات التي ترتكبها ميليشيات أنتي - بالاكا وائتلاف سيليكاس السابق والجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها جيش الرب للمقاومة والقوات المسلحة الوطنية والدولية

٢٨ - ظلت حالة حقوق الإنسان مدعاة للقلق في جميع أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وثّقت البعثة ٥١٣ انتهاكاً لحقوق الإنسان ولللقانون الدولي الإنساني ارتكبت ضد ٣٨٧ ١ ضحية، من بينهم ٨٩ امرأة و ٥٦ فتى و ١١ فتاة. وكانت الانتهاكات هي أساساً أعمال قتل تعسفي، وحالات معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة، وعنف جنسي مرتبط بالتزاعات، واعتقال واحتجاز تعسفيان، وكذلك عمليات اختطاف. ووثّقت البعثة أيضاً ٢٧ انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان تتعلق بادعاءات تفيد بممارسة السحر وتمس ٥٧ ضحية من النساء والأطفال بشكل رئيسي. وارتكبت الجماعات المسلحة ٣٤١ تجاوزاً، نسب ٥٩ منها إلى ميليشيات أنتي - بالاكا، و ١٧٨ إلى ائتلاف سيليكاس السابق، و ٤٠ إلى جيش الرب للمقاومة. وكانت السلطات الحكومية مسؤولة عن ١٧١ انتهاكاً، غالبيتها احتجازات تعسفية أو غير قانونية، مع عزو ٧٣ انتهاكاً إلى قوات الدرك بوصفها مرتكب الجريمة الرئيسي. وسجلت البعثة حالة انتهاك واحدة على أيدي القوات الدولية، ارتكبها أحد عناصر قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

٢٩ - ومعظم الانتهاكات المزعومة ارتكبت في مقاطعات بامينغي - بانغوران، وكوتو العليا، ونانا - غريبيزي أوأكا، وأوهام في وسط وشمال شرق البلد. وازداد الاحتجاز التعسفي، لا سيما في مقاطعات بانغي وفي مامبيري - كادي وأومبيل - مبوكو، مع احتجاز المشتبه فيهم بانتظام بما يتجاوز الحد الأقصى القانوني البالغ ٧٢ ساعة، والقابل للتجديد مرة واحدة، في زنانات بسبب غياب نظام قضائي وطني فعال فضلاً عن المعوقات اللوجستية. ويُزعم ارتكاب ضباط شرطة من المكتب المركزي لقمع اللصوصية حالي قتل خارج نطاق القضاء في نيسان/أبريل. وتأتي هاتان الحالتان الجديدتان عقب ادعاءات سابقة بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القضاء، تورط فيها مدير المكتب المركزي لقمع اللصوصية، الذي عُزل من منصبه في ٨ حزيران/يونيه. وواصلت البعثة الدعوة إلى التحقيق في هذه القضية ومقاضاة الجناة.

٣٠ - وعقدت البعثة ٥٩ دورة تدريبية على التوعية بحقوق الإنسان لفائدة ٢ ٧٦٢ مشاركاً، منهم ٥٩٨ امرأة، من السلطات الحكومية وممثلي المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي الجماعات المسلحة. وعقدت البعثة أربع حلقات

عمل مع ممثلي الحكومة والخدمة المدنية والمجتمع المدني فيما يتعلق بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

٣١ - وقد وُفق على ما مجموعه ٤١ من ٥٠ طلباً لتقديم الدعم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء جماعات مسلحة، مع التوصية باتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر عند الاقتضاء وفقاً لسياسة الأمين العام الخاصة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأُرسلت ثلاثُ رسائل إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مما أدى إلى وقف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى وحدة شرطة، وعزل مديرها لاحقاً.

باء - العنف الجنسي المرتبط بالتراعات

٣٢ - خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، سجلت البعثة ٤٤ ادعاءً عنف جنسي مرتبط بالتراعات في جميع أنحاء البلد، تم التحقيق في ٢٥ ادعاء منها والتحقق من صحتها. وكان بين الضحايا اثنان وعشرون من النساء، و ٢١ من الفتيات، وفتى واحد. وتنطوي ٢٧ حالة على اغتصاب، و ١٧ حالة على محاولة اغتصاب واستعباد جنسي، وزواج قسري و/أو اعتداء جنسي. ومن بين ٢٧ حالة اغتصاب، ارتكبت عناصر فاعلة متعددة ١٦ حالة. ووقعت خمس حالات اغتصاب في سياقات استعباد جنسي. وزُعم أن عشرين حالة من الحالات المسجلة قد ارتكبتها قوات ائتلاف سيليكا السابق أو جماعات منتسبة إليه، وارتكبت ميليشيات أنتي - بالاك ١٤ حالة، وارتكبت عناصر جيش الرب للمقاومة تسع حالات، وارتكب مجهولون حالة واحدة. ويُشتبه في أن يكون العدد الفعلي لحوادث العنف الجنسي المرتبط بالتراع أعلى بكثير من العدد المبلغ عنه.

٣٣ - وقام فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات التراع في مكتب ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع بزيارة بانغي في حزيران/يونيه، وحث الحكومة على تعيين ضباط شرطة ودرك على الصعيد الوطني لتشكيل وحدة استجابة سريعة للتصدي لجرائم العنف الجنسي.

جيم - حماية الطفل

٣٤ - وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة تجنيد ٣٣ طفلاً (منهم سبع بنات) في صفوف الجماعات المسلحة، واختطاف ٢٢ طفلاً (منهم خمس بنات)، وقتل ١٢ طفلاً (منهم ست بنات)، واغتصاب ٢١ بنتاً، وكان صبي واحد ضحية عنف جنسي. وأعاق ست وعشرون من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية إيصال

المساعدات إلى الأطفال. وفي ١٥ حادثاً منفصلاً، أدى استخدام المدارس والمستشفيات من جانب الجماعات المسلحة إلى حرمان الأطفال من التعليم والرعاية الصحية.

٣٥ - وواصلت البعثة تعاونها مع الجماعات المسلحة من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، وإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بها. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، كرر قادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والتجمع الوطني من أجل تحديد جمهورية أفريقيا الوسطى التزامهم نحو البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وتعهدوا بتوقيع خطط عمل متصلة بها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، انفصل ٦١٢ طفلاً، من بينهم ٨٩ بنتاً، عن ميليشيات أني - بالাকা والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى.

٣٦ - وبالتعاون مع اليونيسيف، أجرت البعثة أنشطة تدريب وتوعية بشأن حماية الطفل لفائدة ١ ٦٢٥ مشاركاً، من بينهم ٥٥٠ من حفظة السلام و ١ ٠٧٥ من ممثلي الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والشرطة الوطنية وقوات الدرك. وواصلت البعثة الدعوة لدى الحكومة إلى معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا للتراع، وهي تحث على أن تُستكمل الخطوات النهائية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

خامساً - الحالة الإنسانية

٣٧ - ظلت الحالة الإنسانية متردية بحيث ما زال أكثر من ٢,٣ مليون من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ مجموعهم ٤,٨ ملايين يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد اللاجئين في البلدان المجاورة ٤٥٢ ٠٩٥ وبلغ عدد المشردين داخلياً ٣٨٥ ٧٥٠، منهم نحو ١٥٦ ١٥٠ يعيشون في ٩٢ موقعا في جميع أنحاء البلد. وظل أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شخص من الأقليات معرضين للخطر في بيربراتي وبودا وبوار وكارنو وديكوا ويالوكي وحي PK-5 في بانغي. وأدت عمليات العودة التلقائية لأعداد صغيرة من المشردين داخليا بسبب تحسن الحالة الأمنية إلى تجديد التوترات الطائفية في بعض المناطق، لا سيما في الجزء الجنوبي الغربي من البلد. وفي الوقت نفسه، تستضيف جمهورية أفريقيا الوسطى ٩٢٨ ١١ من اللاجئين وطالبي اللجوء ومعظمهم من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان.

٣٨ - وظل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين مقيداً بسبب التحديات اللوجستية والأمنية مع حدوث هجمات متكررة على الجهات الفاعلة الإنسانية. وأدت هجمات الجماعات المسلحة والأعمال القتالية فيما بينها والتراعات المتعلقة بالتنقلات الرعوية إلى عمليات تشريد جديدة.

٣٩ - ولا تتاح لثلثي مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، بينما يتعرض البلد بانتظام لتفشي الأوبئة كالحصبة وداء الكلب والالتهاب السحائي. وتواجه الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، التي تدعم غالبية الخدمات الاجتماعية، تحديات خطيرة في التمويل ذات تأثيرات مناوئة على الأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية. ولم تمول خطة الاستجابة الإنسانية التي تتطلب ٥٣١,٥ مليون دولار سوى بنسبة قدرها ٢٨ في المائة.

٤٠ - وفي ١٠ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة انتشار وباء الكوليرا في مقاطعة كيمو، حيث أبلغ عن ٢٦٦ حالة إصابة بالوباء أسفرت عن ٢١ حالة وفاة حتى الآن. وحشدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الجهات الفاعلة الإنسانية الموارد لتوعية السكان وتزويد المناطق المعرضة للخطر بالأدوية والمياه الصالحة للشرب والمعدات الصحية، بسبل منها الانخراط في العمل مع وزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سادسا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٤١ - تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن معدل النمو الاقتصادي سيبلغ ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وقد سجل البلد معدل نمو نسبته ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنسبة قدرها واحد في المائة في عام ٢٠١٤. وانخفض معدل التضخم إلى نسبة قدرها ٤,٥ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٥. أما توقعات الإيرادات الداخلية لعام ٢٠١٦ فهي تبلغ ١٤٠ مليون دولار. ولا تزال ديون القطاع العام مرتفعة بالرغم من انخفاضها من ٨,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٧,١ ملايين دولار المتوقعة في عام ٢٠١٦. وقد تحسن الاعتماد على المعونة الخارجية ولكنه ظل مرتفعاً في عام ٢٠١٥ (٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بما يبلغ ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤. وقد أعربت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى عن التزامها بالحفاظ على هذا الاتجاه عن طريق إعادة النظر في السياسات الضريبية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تسهلاً تموالياً لمدة ثلاث سنوات بمبلغ ١١٥,٤ مليون دولار لجمهورية أفريقيا الوسطى في إطار التسهيل الائتماني

الممدد مع صرف مبلغ ١٧,٤ مليون دولار فوراً لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي. ومن المتوقع أن تنخفض الاحتياجات المالية من نسبة تمثل ٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ إلى نسبة تمثل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٩ إذا استمر التوجه نحو توطيد السلام.

٤٢ - وفي أعقاب قرار عملية كيمبرلي الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٥ السماح باستئناف التجارة في الماس الخام المستخرج من "المناطق الممتلئة"، زودت البعثة عملية كيمبرلي بدعم لوجستي كبير أثناء بعثتي استعراض أوفدتا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى مواقع شتى في الجزء الجنوبي الغربي من البلد. وخلال بعثات الاستعراض هذه، تقيّم عملية كيمبرلي التقدم المحرز من حيث الامتثال للنقاط المرجعية الرئيسية الثلاث لعملية كيمبرلي للمناطق الممتلئة، وهي ما يلي: '١' وجود كاف لسلطة الدولة؛ '٢' حرية تنقل الأشخاص والبضائع؛ '٣' عدم وجود الجماعات المسلحة بصورة منتظمة.

سابعاً - بسط سلطة الدولة

٤٣ - قدمت البعثة والشركاء الدوليون الخبرة التقنية إلى وزارة الداخلية والأمن والإدارة الإقليمية المنشأة حديثاً، وشمل ذلك تطوير أوجه التآزر بين موظفي الوزارة من الأفراد المدنيين والنظاميين وطرح رؤية مشتركة للوزارة. وفي تموز/يوليه، يسّرت البعثة حلقة عمل تحضيرية لدعم الحكومة في وضع استراتيجية متكاملة من أجل بسط سلطة الدولة. كما دعمت البعثة إجراء دراسة استقصائية بمبادرة من البرنامج الإنمائي، بمولها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، بشأن إعادة توزيع الإدارة العامة وتوحيدها في المقاطعات، فضلاً عن وضع دليل بشأن الإدارة المحلية والأخلاقيات ومكافحة الفساد لفائدة السلطات الإدارية وموظفي الخدمة المدنية الذين تم نشرهم حديثاً. ويهدف تعزيز المؤسسات الأمنية الوطنية ودعم قدراتها، أجرت البعثة تدريباً موجهها لفائدة ٥١٣ من ضباط الشرطة والدرك، من بينهم ١٣٤ من النساء، في بانغي وبوار بهدف تعزيز مهارات الشرطة القضائية، وتقنيات التحقيق، وخفارة المجتمعات المحلية، والاستجابة للعنف الجنساني.

ثامناً - سيادة القانون

ألف - تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة

٤٤ - يواصل الرئيس الإعراب عن عزمه على مكافحة الإفلات من العقاب، وقد طلب من البعثة المساعدة في تنفيذ أوامر القبض. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ساعدت

البعثة السلطات الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق القبض على ١١٢ من المشتبه فيهم و/أو اعتقالهم، ونُفذ ٤٩ من هذه العمليات في إطار ولاية البعثة المتمثلة في اتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة. وكان القبض على المشتبه فيهم و/أو اعتقالهم واحتجازهم صعبا بوجه خاص في المناطق التي تفتقر إلى مرافق احتجاز أو سلطات حكومية يمكن تسليم المشتبه فيهم إليها. وبالرغم من هذه العقبات، أسهمت عمليات القبض و/أو الاعتقال هذه في كثير من الأحيان في الحد من تهديدات الجماعات المسلحة المستهدفة. وقدمت البعثة أيضا المساعدة التقنية في ١٤ قضية جنائية ضد مشتبه فيهم بارزين بدأت محاكماتهم في ٢٥ آب/أغسطس ويُتوقع أن تختتم في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

٤٥ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، طلب المدعي العام الوطني الدعم من البعثة للقبض على ستة أفراد آخرين رفيعي المستوى ينتمون إلى ائتلاف سيليكاس السابق. وقد اعتقلت البعثة أحمد التيجاني وسلّمته في ١٣ آب/أغسطس، في حين بقي الأفراد الآخرون الصادرة أوامر بالقبض عليهم طلقاء. ودعمت البعثة تعزيز ملفات القضايا ضد هؤلاء الأفراد الرفيعي المستوى الستة. وفي ٥ آب/أغسطس، اعتقلت البعثة جان - فرانسيس بوزيزي، ابن الرئيس السابق بوزيزي ووزير الدفاع السابق، وسلّمته إلى السلطات الوطنية بناء على أمر وطني بالقبض عليه لم يكن قد نُفذ. ولاحقا، استدعته السلطات الوطنية للإجابة عن التهم الموجهة إليه، وأمرت بالإفراج عنه مؤقتا بعدد من الشروط، منها بقاءه في محل إقامته. وعملا بالقرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، تقوم البعثة بإعداد قائمة بأسماء الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة و/أو الذين يشكلون تهديدا خطيرا للأمن. ومن المتوقع أن تشكل القائمة أساسا تركز عليه المؤسسات القضائية الوطنية، بما فيها المحكمة الجنائية الخاصة، لمقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة.

باء - المحكمة الجنائية الخاصة

٤٦ - خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، أحرزت الحكومة تقدما بطيئا في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، فوافقت على اختصاصات القضاة الدوليين ونائب رئيس قلم المحكمة وعلى إجراءات اختيارهم، وخصصت أماكن جديدة للمحكمة. وواصلت البعثة، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، دعم إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، الذي شهد بعض التقدم في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ووافق وزير العدل على اختصاصات القضاة ونائب رئيس قلم المحكمة وإجراءات اختيارهم. كما خصص الوزير أماكن جديدة للمحكمة، وأنشأ لجنة لاختيار الموظفين الوطنيين اجتمعت أربع مرات وتُحرز تقدما نحو اقتراح المرشحين.

٤٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، وقعت الحكومة والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً بشأن مشروع للأمم المتحدة يرمي إلى دعم المحكمة. وتعهد الشركاء الدوليون بتقديم تبرعات أو وافقوا على دعم ترشيح القضاة الدوليين. ومع أن اللجنة المنشأة لتعيين القضاة الوطنيين لم تبدأ عملية الاختيار بعد، فقد أعلن وزير العدل عزمه على تعيين المدعي الخاص قبل نهاية السنة. وموّلت عمليات المحكمة في الأشهر الأربعة عشر الأولى تمويلًا شبه كامل، بما يشمل الدعم الذي ستقدمه البعثة إلى المحكمة من خلال التمويل البرنامجي.

جيم - العدالة وسيادة القانون

٤٨ - اتخذت الحكومة والنظام القضائي الوطني خطوات لزيادة عدد المحاكمات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عدد الجلسات الجنائية في بانغي. وواصلت البعثة جهودها لبناء قدرات موظفي العدالة والإصلاحات، ودعمت الإجراءات الجنائية في محكمة الاستئناف في بانغي في ٥٨ قضية. وقدمت البعثة أيضاً المساعدة إلى السلطات الوطنية لتدريب القضاة، بما في ذلك تنظيم أول امتحانات قائمة على أساس الكفاءة لتوظيف قضاة جدد، وهي خطوة أساسية نحو تعزيز استقلال القضاء وفعاليته. وبهدف تعزيز نظام المساعدة القانونية، دعمت البعثة السلطات الوطنية في وضع خطة استراتيجية لرابطة المحامين، وقامت بتدريب ٣٠ مساعداً قانونياً، وقدمت المشورة والدعم المالي إلى كلية القضاة.

٤٩ - وبالرغم من الدعم الذي قدّمته البعثة والبرنامج الإنمائي لعملية الإصلاح الأولية لـ ٢٣ محكمة ونقل قضاة لاستئناف الأنشطة القضائية خارج بانغي، لا يزال التقدم المحرز محدوداً. وعلى الرغم من استئناف المحاكمات الجنائية بشكل كامل في بانغي وبشكل جزئي في الجزء الغربي من البلد، تخلى بعض القضاة والمدعين العامين عن مناصبهم بسبب المخاوف الأمنية وظروف العمل الصعبة. وفي بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، سُدّت الفجوة في خدمات العدالة الأساسية من خلال نظم عدالة موازية أنشأتها الجماعات المسلحة أو الزعماء الدينيون، ولكن في بعض المناطق، عارضت السلطات المحلية، وكذلك الجماعات المسلحة، نقل القضاة.

٥٠ - وواصلت البعثة دعمها لنظام السجون ولعدد محدود من موظفي السجون المتمرسين من خلال تقديم الدعم النشط لعملية الإشراف على السجناء شديدي الخطورة في سجن نغاراغا في بانغي ومعسكر دي رو الملحق به، وإدارة شؤونهم. ولا تزال عملية إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون تمثل أولوية، مع التركيز على إنشاء هيكل سجون مدني، بما يشمل عملية توظيف جديدة وبرامج تدريب للموظفين الجدد والموظفين الحاليين. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، دربت البعثة ١٧٥ فرداً من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا

الوسطى و ٤١ من موظفي السجون الوطنيين بشأن الإجراءات الأساسية لتعزيز سيادة القانون، وقامت بإصلاح ثلاثة سجون (بامباري، وبوسميلي، ومعسكر دي رو في بانغي) وتسليمها إلى السلطات الوطنية.

تاسعا - إصلاح قطاع الأمن وعمليات الفرز

٥١ - قام الوزير المستشار الخاص لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية بعرض أولويات الإصلاح في قطاع الأمن الوطني في حوار رفيع المستوى نظّمته مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، ويسرته الأمانة العامة، في نيويورك في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه. وشدد رئيسا المجموعة في بيانهما على أهمية إصلاح قطاع الأمن لمنع العودة إلى النزاع، ودعا الاثنان إلى وضع سياسة وطنية وإطار حوكمة لقطاع الأمن، وأكدوا على الحاجة إلى تنسيق الدعم الدولي في إطار من المساءلة المتبادلة.

٥٢ - وقد انتهت ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة العسكرية في ١٦ تموز/يوليه. وأنشئت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في ١٢ تموز/يوليه وعُهد إليها بولاية الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في إصلاح قطاع الدفاع وتقديم المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الوطنية وتوفير التدريب لعناصر من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى جرت عملية فرز لها.

٥٣ - وفي آب/أغسطس، قامت لجنة تقنية وطنية مخصصة عيّنتها الحكومة باستعراض سياسة الأمن الوطني وإقرارها عقب حلقتي عمل يسّرهما البعثة. وأنشأت السلطات الوطنية أيضا لجنة صياغة لوضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووُضعت الصيغة النهائية لخطة تهدف إلى بناء قدرات قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك) وتطويرها في حلقة عمل تقنية نُظمت في الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٦ آب/أغسطس، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة وفرنسا. وهذه الخطة تُشكّل خطة إصلاح قطاعية للشرطة والدرك وتحدد الإصلاحات الرئيسية التي يتعين إجراؤها في السنوات الخمس المقبلة.

٥٤ - وخلال هذه الفترة، بدأت البعثة إصلاح مركز معسكر لكليرك للتدريب العسكري في بوار، وواصلت دعم إصلاح معسكر كاساي في بانغي. وقامت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية ولاحقا بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب

العسكري، بإجراء تدريبات غير قتالية لـ ١٦٧ ضابطاً وضابطاً صف من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٥٥ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، سجلت مديرية الموارد البشرية في وزارة الدفاع ٧ ٤٧٨ فرداً من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، منهم ٣ ٥٣٣ أجرت البعثة عملية فرز لهم. وقد اضطلعت فرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة وقوات الشرطة والدرك الوطنية بعملية تحديد هويات عناصر قوات الأمن الداخلي، وهي عملية أدت إلى تسجيل ١ ٨٧٤ عنصراً من عناصر الدرك و ١ ١٥٤ عنصراً من عناصر الشرطة.

عاشرا - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

٥٦ - واصلت البعثة تشجيع الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة من أجل دعم بدء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وسّعت الحكومة نطاق المناقشات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليشمل خمس جماعات مسلحة غير موقعة على اتفاق متتدى بانغي المبرم في أيار/مايو ٢٠١٥، إضافة إلى الجماعات التسع الموقعة عليه، وبذلك بلغ مجموع عدد الجماعات المسلحة التي يُتوقع أن تشارك في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أربع عشرة. ولاحقاً، رُشِّح ممثلون عن كل من الجماعات المسلحة الأربع عشرة الذين عيّنتهم الحكومة في ٢٤ آب/أغسطس للمشاركة في لجنة المشورة والرصد التابعة للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. غير أن بعض قادة الجماعات المسلحة يرفضون تعيين الحكومة لمرشحين محددين.

٥٧ - ودعمًا لجهود التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، عززت البعثة المساعدة التقنية التي تقدّمها إلى مكتب المنسق الخاص. وقد أسهمت البعثة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء في التنمية، لا سيما البنك الدولي، في وضع إطار مؤسسي جديد لبرنامج وطني متعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتستعرض الحكومة حالياً مشروع الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

٥٨ - وفضلاً عن ذلك، تقوم البعثة بوضع خيارات لإدماج أعضاء الجماعات المسلحة بشكل محدود في قوات الأمن الوطنية، تماشياً مع المادة ٧ من اتفاق متتدى بانغي بشأن مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أعلنت الحكومة في ٢١ تموز/يوليه عن إنشاء فريق عامل معني بمسائل الإدماج، تعتزم البعثة دعمه لتشجيع التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الجماعات المسلحة والحكومة.

٥٩ - ولا يزال برنامج الأنشطة السابقة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشكل تدبيراً يرمي إلى تحقيق الاستقرار عن طريق إشراك الجماعات المسلحة في المشاريع المجتمعية المأجورة إلى حين بدء البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، تابعت البعثة عمليات برنامج أنشطتها السابقة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بانغي، وبامباري، وبيراو، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو، وبدأت عمليات في بوسانغوا ونديلي. وتضمن برنامج الأنشطة السابقة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نحو ٤٠٠٠ مستفيد تمثل النساء ١٦ في المائة منهم تقريباً، ويتلقى هؤلاء المستفيدون الأغذية أسبوعياً ويشاركون في أنشطة كثيفة العمالة وقصيرة المدة تضخ النقود التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصادات المحلية.

٦٠ - وتعزيزاً لأثر برنامج الأنشطة السابقة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبرنامج الوطني المقرر لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في تحقيق الاستقرار، واصلت البعثة دعم مشاريع الحد من العنف المجتمعي التي تستهدف المقاتلين الذين يعتبرون غير مؤهلين لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأفراد المجتمع المحلي، بما في ذلك الشباب المعرضون لخطر العنف، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، وبدعم مالي من صندوق بناء السلام. وفي مقاطعة أوهاام - بندي، سجلت البعثة ما يزيد على ٤٠٠٠ مستفيد، تمثل النساء ٢٥ في المائة منهم. وفي بانغي ومحيطها، بدأت البعثة مشروعاً من أجل ٣٠٠٠ مشارك.

حادي عشر - إدارة الأسلحة والذخيرة

٦١ - قامت البعثة، من خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتدمير ٢١٩٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٦٢٥١٦ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و ١٥٦٠٠٠ جهاز تفجير، و ٦٣ طناً من المتفجرات التجارية. وأنشأت البعثة مرفقاً مؤقتاً لتخزين الذخيرة في معسكر كاساي في بانغي تُخزّن فيه الذخائر التي من المقرر تدميرها مستقبلاً، وقامت بتركيب حاوية لتخزين الأسلحة بشكل آمن لوحدة درك. ودعمت البعثة أيضاً السلطات الوطنية في تحسين تخزين الأسلحة والذخيرة بما يتماشى مع المعايير الدولية الأساسية في خمسة مبان للشرطة ومركز جمركي واحد. ونظمت البعثة ٢٣٠٨ دورات تدريبية للتوعية بمخاطر الأسلحة والمتفجرات وبشأن الحد من العنف المسلح لفائدة ٩٢٤٣٢ مستفيداً على نطاق البلد.

ثاني عشر - تنسيق المساعدة الدولية

٦٢ - استُهل العمل التقني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للإنعاش وتوطيد السلام في حزيران/يونيه بقيادة وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون، وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. ومن المتوقع أن تشكل هذه الوثيقة استراتيجية الحكومة لبناء السلام لمدة ثلاث سنوات، وستمثل أداة لحشد الموارد خلال مؤتمر الجهات المانحة المقرر عقده في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في بروكسل.

٦٣ - وفي ١٧ أيار/مايو، أصدر رئيس الوزراء مرسوما بإنشاء لجنة تقنية لوضع إطار للمساءلة المتبادلة مع المجتمع الدولي، بالتنسيق مع البعثة وبدعم منها. وقد بدأت اللجنة عملها في ٢٦ أيار/مايو، وأنشأت فريقا عاملا قدّم مسودة أولى للإطار المقترح للعمل المشترك إلى اللجنة التقنية في ١٥ حزيران/يونيه كي توافق عليها. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وأثناء اجتماع وزاري استضيف على هامش المناقشة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، أعلن الرئيس تواديرا عزمه على وضع الصيغة النهائية لهذا الإطار قبل المؤتمر الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى المقرر عقده في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالث عشر - نشر البعثة

ألف - العنصر العسكري

٦٤ - نشرت البعثة ١٠ ٥١٥ فردا عسكريا أو ما يعادل ٩٧,٨ في المائة من قوامها المأذون به البالغ ١٠ ٧٥٠ فردا. وهذا يضم ١١ كتيبة مشاة، وسرية قوات خاصة، ووحدات تمكينية، تشمل وحدة شرطة عسكرية، وأربع سرايا هندسية، وسرية نقل ثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وثلاث سريات إشارة، وثلاث وحدات طائرات عمودية، إحداها وحدة طائرات عمودية قتالية. وواصلت البلدان المساهمة بقوات تحسين معدات وحداتها. وفي الفترة المستعرضة في هذا التقرير، أبقت البعثة على ٤٤ قاعدة عمليات تتألف من ٣٤ قاعدة دائمة و ١٠ قواعد مؤقتة. وستعدّل البعثة قدراتها التمكينية العسكرية بإعادة اثنتين من وحدات الإشارة الثلاث وإنشاء وحدة هندسية إضافية. وقد واصلت أيضا تعديل وضعها، بما في ذلك عن طريق الحد من عدد القواعد، من أجل تعزيز المرونة والقدرة على التنقل وعلى الردع ومكافحة التهديدات ودعم النهج الشامل في التعامل مع الجماعات المسلحة.

باء - الشرطة

٦٥ - احتفظت البعثة بالقوام المأذون به لقوات الشرطة لديها البالغ ٢٠٨٠ عنصراً، الذي يضم ٣٧٨ فرداً من أفراد الشرطة (٩٤,٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠) و ١٤٠٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (٨٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٦٨٠ فرداً) و ٢٨٠ من أفراد وحدة الحماية. وحتى الآن، نشرت البعثة ٩٠ ضابط شرطة على نطاق البلد: ٢٣ في بوار، و ١٦ في برياء، و ١٦ في كاغا باندورو، وخمسة في كل من بامباري، وبانغاسو، وبيريراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وباوا. وفي بانغي، نشرت البعثة ٢٨٨ فرداً من أفراد الشرطة في مختلف الوحدات، بما يشمل ١٠٠ فرد في الأفرقة المتنقلة ولأغراض التشارك في المواقع مع قوات الشرطة والدرك الوطنية. وقد أُنعت وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة من بوروندي وجودهما في جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية تموز/يوليه؛ ولم تُنشر وحدتان بديلتان لهما حتى الآن.

جيم - الموظفون المدنيون

٦٦ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، كان لدى البعثة ما مجموعه ١١٤٨ موظفاً مدنياً منتشرين (يمثلون ٦٧ في المائة من ملاك الوظائف المأذون به)، منهم ٦٠٨ يشغلون وظائف دولية و ٣٨٣ يشغلون وظائف وطنية و ١٥٧ يشغلون وظائف متطوعي الأمم المتحدة. ويشمل هذا ٢٠٦ وظائف جديدة مأذون بها في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتمثل النساء نسبة قدرها ٢٥ في المائة من الموظفين المدنيين الحاليين.

دال - اتفاق مركز القوات

٦٧ - بذلت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى جهوداً من أجل حل القضايا المتعلقة باتفاق مركز القوات. وعلى الرغم من أن الحكومة حاولت في بضع حالات إعادة فرض ضريبة الوقود، فقد أكدت مؤخراً أن البعثة ممنوحة إعفاءً من ضريبة الوقود طبقاً لاتفاق مركز القوات. وحتى الآن، حصّلت الحكومة من الأمم المتحدة مبلغاً قدره ٨,١٥ ملايين دولار سداداً لضرائب، تغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، وهو ما يشكل انتهاكاً للاتفاق، وتحاول الأمانة العامة استرداد ذلك المبلغ. ولم يتم إلى الآن التوصل إلى أي حل رسمي بخصوص المسائل الأخرى المتعلقة برسوم التسجيل التي تعادل ١٢ في المائة سنوياً على الإيجارات السكنية و ضريبة قدرها ٢ في المائة على المرتبات والأجور المدفوعة نقداً التي يحملها الموظفون المدنيون معهم عند مغادرة جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعرضت البعثة ووكالات الأمم المتحدة

في جمهورية أفريقيا الوسطى لـ ٢٢ حالة أعاققت فيها قوات دفاع أفريقيا الوسطى أو قوات الأمن الداخلي التابعة للبلد حرية تنقل موظفي وأفراد الأمم المتحدة أو عتادها وتستعين البعثة بسلطات البلد بشأن هذه المسألة.

رابع عشر - سلامة موظفي وأفراد الأمم المتحدة وأمنهم

٦٨ - ظلت حماية موظفي وأفراد الأمم المتحدة صعبة لاستمرار مواجهة الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين التهديدات الناشئة عن انعدام الأمن والإجرام العامين. وشهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير وقوع ٢٢ حادثاً أمنياً لموظفي الأمم المتحدة المدنيين أصيب خلالها ١٦ منهم، دون أن تؤدي هذه الحوادث إلى أي وفاة. وقد احتجرت عناصر من ائتلاف سيليكسا السابق بشكل غير مشروع مؤقتاً أحد العمال الوطنيين الذين يعملون باليومية. ولقي سبعة من حفظة السلام حتفهم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير؛ إذ قتل أحدهم في رافاي في ١٧ نيسان/أبريل، وقتل آخر في بانغي في ٢٤ حزيران/يونيه، بينما راح اثنان ضحية لحوادث المرور، وتوفي ثلاثة بسبب المرض (المالاريا). وسُجل ١٣ هجوماً ضد المنظمات الإنسانية غير الحكومية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني. وظلت أعمال الإجرام والاضطرابات الاجتماعية تمثل تهديدات ومخاطر أمنية لموظفي الأمم المتحدة وأفرادها ومبانيها وعملياتها. وأدى الاحتجاز غير القانوني لستة من ضباط الشرطة الوطنية في حي PK-5 في بانغي من قبل مجموعة دفاع ذاتي في ٢٠ حزيران/يونيه إلى مهاجمة ١٢ مركبة من مركبات الأمم المتحدة وإلحاق أضرار بها.

خامس عشر - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقت البعثة ١٦ شكوى بخصوص سوء السلوك الجسيم، ١١ منها بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، كان متورطاً في الجريمة المتعلقة بإحداها متعاقد مع الأمم المتحدة، بينما أشارت ستة منها إلى حوادث سابقة ارتكبتها قبل عام ٢٠١٤. أفراد من القوات العاملة في إطار بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٠ - وقام المنسق الخاص للأمم المتحدة المعني بالاستغلال والاعتداء الجنسيين بزيارة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل، واجتمع مع قيادات البعثات والأفراد النظاميين والموظفين المدنيين العاملين في مجال الوقاية والتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، وممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية.

٧١ - وكثفت البعثة جهودها الرامية إلى الحد من سوء السلوك وحوادث الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال القيام بصفة منتظمة بزيارات لتقييم المخاطر إلى مواقع إقامة الأفراد النظاميين، وتسيير دوريات، وتنظيم توجيه وتدريب متخصص نصف شهري لصالح الأفراد النظاميين وجهات التنسيق المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، مما يشمل التوجيه والتدريب المتعلق بإجراء التحقيقات من قبل أفرقة الاستجابة الفورية. وبالتنسيق مع السلطات المحلية، والقيادات الدينية والمجتمعية، والمجموعات الشبابية والنسائية، نفذت البعثة أنشطة توعية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين لصالح المجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من الثكنات العسكرية، وأنشأت أفرقة مشتركة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تضم أفراداً نظاميين وموظفين مدنيين تابعين للبعثة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة. وقد عين في كل وحدة من الوحدات العسكرية موظفو تحقيق وطني خضعوا لتدريب متخصص بشأن معايير الأمم المتحدة لقواعد السلوك، وعدم التسامح إطلاقاً لإزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تماشياً مع مذكرة التفاهم المبرمة بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

سادس عشر - الجوانب المالية

٧٢ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٧١/٧٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مبلغاً قدره ٩٢٠,٧ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

سابع عشر - الملاحظات

٧٣ - منذ تقريره المرحلي الأخير، اجتازت جمهورية أفريقيا الوسطى مرحلة حرجية. ويمثل كل من تنصيب رئيس منتخب ديمقراطياً، وبلورته رؤية طموحة لتحول البلد، وتشكيل حكومة شاملة للطوائف المختلفة، والتفعيل الكامل للجمعية الوطنية معالم رئيسية. ومع ذلك، فإن العديد من الأسباب الجذرية للأزمة لم تعالج بعد وأبرزت الأشهر القليلة الماضية حجم التحديات المقبلة. ومن الأهمية بمكان تسريع تنفيذ إجراءات ملموسة من أجل تحقيق تحسينات ملموسة ومستدامة في حياة الناس. وإنني أشجع الرئيس تواديرا وحكومته على مواصلة السير على هذا الدرب والعمل بروح شمول الجميع، مع التركيز على الأولويات الوطنية التي تمثل آمال وتطلعات جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب النظر إلى مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة على أنها تمثل جميع المواطنين، ومسؤولة أمامهم، من أجل ترسيخ المصالحة. واستقرار البلد على الأمد الطويل يعتمد إلى حد كبير على معالجة

المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لشرائح واسعة من المجتمع. وتحقيق ذلك سيتطلب تفانياً ووقتاً. ومع ذلك، من المهم للغاية إرساء الأسس السليمة لهذه الجهود الآن من خلال إجراءات ملموسة وواضحة.

٧٤ - وإني أحيي جهود الرئيس تواديرا الرامية إلى العمل مع الجماعات المسلحة ووضع برنامج وطني بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وأشجع السلطات الوطنية على البناء على هذه الجهود من خلال إجراء حوار شامل مع الجماعات المسلحة والسكان المحليين، وبلاستناد إلى مبادئ متتدى بانغي ونتائجها. وأحث الجماعات المسلحة على الانخراط في هذه العملية بحسن نية وبهدف التوصل إلى توافق آراء لتحقيق سلام دائم. وأرحب بالدعم الذي تعهد الشركاء، ولا سيما البنك الدولي، بتقديمه لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتماشياً مع الهدف الاستراتيجي الجديد الذي كُلفت البعثة بإنجازه، فإنها ستدعم هذه الجهود دعماً كاملاً من خلال اتباع نهج شامل، بما في ذلك بتسهيل الحوار مع الجماعات المسلحة على النحو المطلوب، واعتماد موقف قوي لمعالجة أي تهديد للعملية من قبل مفسدين محتملين، ودعم الجهود الرامية إلى معالجة المظالم الطويلة الأمد، بما يتسق مع الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦).

٧٥ - ويشكل الإسراع بوتيرة الإصلاحات في قطاع الأمن والدفاع عنصراً أساسياً من عناصر النهج الشامل تجاه الجماعات المسلحة وأمر لا بد منه لتهيئة الظروف اللازمة للسلام الدائم. وأرحب بالتزام الرئيس بإصلاح قطاع الأمن، الذي تلزم البعثة بتحويله إلى واقع. وأحث الحكومة على الاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن بروح شمول الجميع بهدف إنشاء قوات أمن متوازنة ومهنية وتمثل جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أدعو السلطات الوطنية إلى إقرار مشروع السياسة الأمنية الوطنية واعتماد فرز قوات الدفاع والأمن، بما يشمل فرزهم من حيث حقوق الإنسان. وإحداث تحول في قوات الدفاع هو أمر يتسم بأهمية خاصة، وإني أرحب بإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب التي ينبغي أن تضطلع بدور رائد في هذا الصدد، في إطار جهود إصلاح القطاع الأمني الأوسع نطاقاً.

٧٦ - كما أن الإصلاح العاجل لقوات الشرطة والدرك الوطنية أمر فائق الأهمية لكفالة تولى قوات الأمن الداخلي المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحبي التزام السلطات الوطنية في هذا الصدد وجهودها الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لخطة تنمية قدرات الشرطة والدرك. وتعزم البعثة أن تتولى بسرعة دورها القيادي في دعم الحكومة في إصلاح وتطوير الشرطة والدرك، بدعم من الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري، وأحث الشركاء الدوليين على دعم هذه الجهود.

٧٧ - وتشجعي مبادرات الحوار المحلي الرامية إلى معالجة التوترات الطائفية وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي. وأثني على العمل الذي تقوم به المنابر الدينية للقضاء على الانقسامات الطائفية العميقة. ومع ذلك، ما زال القلق يساورني بشأن الانقسامات الطائفية السائدة وحوادث العنف المسلح المتكررة المرتبطة بها والتي تهدد بأن تتدهور الأوضاع لتصبح نزاعاً متجدداً واسع النطاق. ومن دواعي القلق بنفس القدر استمرار الشعور بالتهميش لدى بعض الأقليات، بما في ذلك في حالات حديثة أعيقت خلالها حريتها في الحركة. وأحث الحكومة على اعتماد استراتيجية للمصالحة الوطنية وعلى العمل بنشاط على تعزيز المصالحة على جميع مستويات المجتمع لمعالجة هذه الانقسامات الطائفية العميقة وضمان احترام حرية التنقل للجميع. والأمم المتحدة باقية على التزامها التام بدعم الجهات الفاعلة الوطنية في هذه الجهود.

٧٨ - ولتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، يجب أن تواكب تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي جهود ترمي إلى مكافحة الإفلات من العقاب. ويساورني القلق من أن القدرات والقيود الهيكلية واللوجستية من جانب المؤسسات القضائية، فضلاً عن الافتقار إلى الإرادة السياسية أو ادعاءات المعايير المزدوجة، لا تزال تعوق مكافحة الإفلات من العقاب. وما زال الإسراع بإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة يمثل أولوية وإني أرحب بتعهد الحكومة باختيار وتعيين القضاة، وبخاصة المدعي الخاص، قبل نهاية العام. وينبغي أيضاً توجيه هذه الجهود نحو تعزيز النظام القضائي الوطني ودعمه ببذل جهد لمسح حالة حقوق الإنسان من أجل حصر أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، واعتماد استراتيجية مقاضاة وطنية متوازنة تستهدف جميع الأطراف التي يزعم تورطها في جرائم خطيرة، ومن خلال برامج لحماية الضحايا والشهود.

٧٩ - وما زالت التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى هائلة، ولكن يجري إحراز تقدم. وسيكون من المهم كفالة التضافر في السعي إلى تحقيق مختلف جوانب توطيد السلام وبناء السلام المذكورة أعلاه. وأرحب في هذا الصدد باستمرار التزام الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى التي تواصل اضطلاعها بدور بالغ الأهمية في جهود توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري إدارة التوقعات وتحديد الأولويات. وسوف أقدم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأولويات المحددة في القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، وسأواصل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من المساعدة.

٨٠ - وما زلت أشعر بقلق بالغ لعدم تحسُّن الحالة الإنسانية المتردية في البلد، على الرغم من التقدم المحرز في الحالة السياسية والأمنية، بينما يعوق استمرار الهجمات على العاملين

في المجال الإنساني إيصال المعونة الإنسانية. ولا يستطيع ثلثا سكان أفريقيا الوسطى الحصول على المياه المأمونة أو الرعاية الصحية الأساسية في بيئة كثيراً ما تتعرض لتفشي الأوبئة. ولا تزال شرائح كبيرة من السكان مشردة داخليا ومعرضة للمخاطر المرتبطة بالحماية، وتعيش في مناطق محصورة، بينما لم يستطع بعد نحو ٤٦٠.٠٠٠ لاجئ العودة إلى ديارهم. وأهيب بجميع الجهات الفاعلة الوطنية أن تحترم وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني دوغما عائق إلى المحتاجين، ومن بينهم أشد الفئات السكانية عزلة وضعفاً، من أجل مساعدتهم. وأحث السلطات الوطنية على تسريع الجهود المبذولة، بدعم من العاملين في المجال الإنساني والبعثة والشركاء الدوليين، لتهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين، فضلاً عن ضمان سلامتهم وحرية تنقلهم وحقوقهم الأساسية. وأهيب بالمجتمع الدولي أن يسد على وجه الاستعجال الفجوة المالية في تلبية أبسط الاحتياجات الإنسانية للبلد.

٨١ - وقد حقق البلد تقدماً باهراً هذه السنة. ولكن مسار السلام والاستقرار الدائمين لا يمكن تحقيقه بدون الدعم الثابت من المجتمع الدولي. والافتقار إلى الاستثمار في الناس وفي البنى التحتية الذي تعاني منه جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن ينعكس اتجاهه. وسيطلب هذا مساعدة كبيرة إلى أن يصبح البلد قادراً على الاعتماد على ذاته. ويجب على شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى أن يضمنوا، معاً، أن يكون الجهد والاستثمار الجماعيان اللذان بذلا حتى الآن مقرونين بانخراط طويل الأمد ومستمر وموارد مستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، في شراكة وثيقة مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرة التي اتخذتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بوضع إطار للمساءلة المتبادلة يفترض فيه توطيد شراكة دائمة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين تضمن انخراطاً دولياً مستمراً في البلد. واحتياجات الإنعاش وبناء السلام، المدعومة بصورة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، تتطلب أيضاً المساعدة من المجتمع الدولي. وأحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية للبلد، على تقديم تبرعات سخية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى في المؤتمر الدولي المقرر عقده في بروكسل في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٢ - وأود أن أشكر الرئيس تواديرا لحضوره الاجتماع الوزاري الذي عقد برئاسة نائب الأمين العام على هامش الجمعية العامة في نيويورك. وقد ساهم هذا الاجتماع في الجمع بين بعض شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى الرئيسيين للتعبير عن تأييدهم لرؤية الرئيس تواديرا، مع التشديد على ضرورة مواصلة عملية سياسية شاملة للجميع والتركيز

على أولويات تحقيق الاستقرار الأساسية. وقد ساعد الاجتماع أيضا على تمهيد الطريق للاجتماع المقرر عقده في الأسابيع المقبلة في واشنطن العاصمة، الذي سيركز على الانتعاش وبناء السلام، وكذلك مؤتمرات الجهات المانحة التي سيعقدها الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٣ - وأدين بالامتنان لممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، بارفيه أونانغا - أنيانغا، لما بذله من جهود دؤوبة في الاضطلاع بولاية البعثة. وأُقدر تقديراً بالغاً عمل أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في ظل بيئة صعبة. وأشعر بالامتنان أيضا لعبد الله باتيلي، ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، لما قام به من عمل في هذه المنطقة دون الإقليمية بالتنسيق مع البعثة. وأدين بامتنان للاتحاد الأوروبي لالتزامه المتواصل، بما في ذلك عن طريق نشر بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين، والمنظمات المتعددة الأطراف وغير الحكومية على مشاركتها المتواصلة في العمل على تحقيق مستقبل أفضل لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.